يساهم في تقليص العجز إلى 0.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019

«الوطني»: توقعات بتحسن الأوضاع المالية بالإمارات مع ارتفاع الإيرادات غير النفطية

رسم بياني يوضح نمو الائتمان المصرفية والودائع

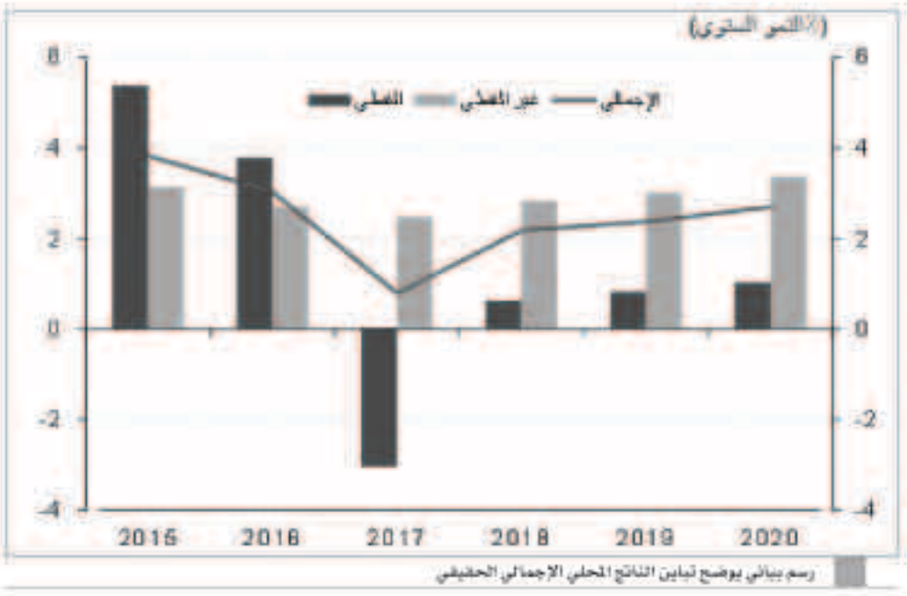

رسم بياني يوضح تباين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

■ **استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.2 % في 2018 و2.7 % بـ 2020**

■ **معدل التضخم قد يتراجع من 3.5 % في العام 2018 إلى 1.5 % في العام 2020**

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أنه من المتوقع أن يواصل الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تسجيل المزيد من النمو خلال العامين القادمين، مرتفعاً من 2.2% في العام 2018 إلى 2.4% و2.7% في عامي 2019 و2020 على التوالي، وذلك، رغم أن القطاع النفطي قد يساهم بنسبة معتدلة في إجمالي النمو نتيجة لمشاركة الإمارات في جولة جديدة من خفض الإنتاج في العام 2019 بالتعاون مع الأوبك والمنتجين المستقلين بهدف توازن الإمدادات النفطية في الأسواق (وبالتالي دعم أسعار النفط). أما القطاع غير النفطي، فقد يستفيد من تحسن معدل نمو قطاع البناء وارتفاع النفقات الحكومية، قبيل معرض دبي اكسبو 2020، حيث أقر مجلس الوزراء الإماراتي في أكتوبر الموازنة الاتحادية بقيمة قياسية بلغت 60.3 مليار درهم للسنة المالية 2019. وعلى الأرجح سيواصل نمو الائتمان تعافيه، نظراً لتحسن إقراض قطاع الأعمال رغم ارتفاع أسعار الفائدة، مما قد يعوض بعض من آثار تشديد السياسات النقدية. إلا أن مزيداً من الانخفاض في أسعار النفط قد يمثل أكبر المخاطر التي تهدد الآفاق المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، حيث أن انخفاض الإيرادات الحكومية يمكن أن تجبر الحكومة على تقليص النفقات، هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك على ثقة المستثمرين وسيولة القطاع المصرفي.

زيادة هامشية في الناتج المحلي الإجمالي النفطي

يتوقع أن تقوم الإمارات في العام 2019، وفقاً لاتفاقية خفض الإنتاج المبرمة بين منظمة الأوبك والمنتجين المستقلين، بخفض إنتاجها الخام بنسبة 2.5% (من المستوى المرجعي لشهر أكتوبر 2018) إلى 3.1 مليون برميل يومياً بداية من يناير 2019. وعلى الرغم من ذلك، سيظل الإنتاج النفطي في يناير مرتفعاً بنسبة 8.2% على أساس سنوي. وعلى هذا الاساس، نتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي من 0.6% في العام 2018 إلى 0.8% في العام 2019. كما يمكن ان تتسارع وتيرة النمو إلى 1.0% في العام 2020، مع زيادة الإمارات لطاقتها الاستيعابية لإنتاج النفط تحسباً لارتفاع مستويات الطلب.

إلا أن النشاط غير النفطي سيستفيد من الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في 2018 في نفس الوقت، سوف يظل القطاع غير النفطي داعماً للنمو بصفة عامة، مع تسجيل معدلات نمو قوية بنسبة 3.0% و3.4% في عامي 2019 و2020 على التوالي، نتيجة إلى زيادة انشطة التشييد والبناء ترقباً لاستضافة دبي لمعرض إكسبو 2020.

وفي إطار مساعيها لتحفيز النمو، واصلت السلطات الاتحادية وحكومات دبي وأبوظبي الإعلان على مدار العام 2018 عن مجموعة من الإصلاحات الداعمة لتحقيق النمو. فعلى المستوى الاتحادي، وافقت السلطات على إصدار تاشيرات إقامة لمدة تصل إلى 10 سنوات للمستثمرين الأجانب والوافدين من أصحاب المهارات التخصصية في المجالات العلمية والتقنية والطبية والبحثية وسيسمح للوافدين المتقدم بطلبات للحصول على تاشيرات إقامة طويلة الأمد بعد التقاعد. كما رفعت السلطات حصة تملك الأجانب في الشركات المحلية (الواقعة خارج «المناطق الحرة») من 49% إلى 100%.

إلى جانب تلك الجهود، وسعياً لتقديم مزيداً من الدعم للاستثمار الأجنبي المباشر، أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قانوناً جديداً ينص على قيام وزارة الاقتصاد بإنشاء وحدة الاستثمار الأجنبي والتي تختص بتعزيز المبادرات الرامية لخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية. حيث تعتزم الإمارات العربية المتحدة تعزيز الاستثمار الداخلي وتنويع خيارات التمويل لديها بعيداً عن التمويل الحكومي. ووفقا لوزير المالية، من المتوقع أن يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 6% على أساس سنوي في العام 2018 ليصل إلى ما يقارب 11.5 مليار دولار، فيما يعد الأكثر ارتفاعاً على مستوى المنطقة. وتتطلع السلطات إلى تسجيل نمو للاستثمارات الأجنبية يصل إلى 15-20% بنهاية العام 2020.

من جهة أخرى، كشفت أبو ظبي مؤخراً عن تفاصيل إضافة لخطة التحفيز المالي بميزانية 50 مليار درهم للسنوات الثلاث المقبلة. وتستند الخطة التي يطلق عليها اسم «غدا 21» إلى أربع قطاعات رئيسية: الأعمال والاستثمار، والمجتمع، والمعرفة والابتكار، ونمط الحياة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم السماح للشركات العاملة في المنطقة الحرة للإمارة بالعمل على نطاق محلي بموجب ترخيص مزدوج، الأمر الذي من شانه المساهمة في خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الاستثمارات الأجنبية.

وتشير أحدث البيانات إلى ارتفاع النمو الحقيقي في أبو ظبي من 0.1% فقط في الربع الأول من العام 2018 إلى 1.5% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2018 بفضل زيادة إنتاج النفط ونمو الأنشطة غير النفطية.

كما أعلنت دبي أيضاً عن خططها الهادفة نحو تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك إلغاء بعض الرسوم على قطاعات الطيران والعقارات والمدارس وخفض الرسوم على الأعمال التجارية. كما اتبعت دبي نهج أبوظبي وأقرت هي الأخرى إعفاء الشركات من أي غرامات إدارية حتى نهاية العام 2018.

وقد سجل النمو الاقتصادي في دبي ارتفاعًا بنسبة 2.5% على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2017، بدعم من قطاعي التشييد والضيافة. ومن المقرر أن تؤتي تلك الإجراءات سالفة الذكر ثمارها في المساهمة في تعزيز اداء تلك القطاعات. وبالفعل، سجل مؤشر حركة الإقتصاد بدبي نموا هائلا، مرتفعاً من 52.5 نقطة في أكتوبر إلى 55.3 نقطة في نوفمبر، أعلى مستوياته على مدى خمسة أشهر، على خلفية تسارع وتيرة نمو قطاع التشييد بالتزامن مع اقتراب موعد إطلاق معرض إكسبو دبي 2020.

كما كان قطاع السياحة من أهم القطاعات الرئيسية المساهمة في هذا النمو، حيث سجلت حركة المسافرين عبر مطار دبي الدولي مستويات قياسية جديدة، بمرور 24 مليون مسافر في الربع الثالث من العام 2018 فيما يعد أعلى من المتوسط البالغ 22 مليون مسافر في العام 2017.

تراجع أسعار العقار السكني في دبي

لا يزال تأثير قوانين الرهن العقاري المتشددة ينعكس على اداء سوق العقارات السكنية في دبي وما آدت إليه من زيادة العرض، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة وتغير انماط الطلب – مع توجه المستأجرين بشكل متزايد نحو استئجار الوحدات السكنية الأقل تكلفة. ووفقاً لشركة استيكو، انخفض متوسط أسعار الشقق والفيلات بمعدلات أسرع (13.6%- على أساس سنوي) في الربع الثالث من العام 2018 مقابل الربع الثاني من العام 2018 (9.3%- على أساس سنوي).

معدلات التضخم ترتفع في العام 2018، إلا أنها قد تعود للتراجع مرة أخرى في عامي 2019-2020

بعد ارتفاع معدلات التضخم في يناير عقب استحداث ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وخفض دعوم الوقود، عادت الأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض في العام 2018 مع تلاشي تاثير الزيادات الضريبية وأسعار الوقود، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف وتراجع تكاليف السكن إلى مستويات انكماشية. وأظهرت أحدث البيانات تراجع معدلات التضخم من 1.6% على أساس سنوي في أكتوبر إلى مستوى أعلى بقليل من أدنى مستوياتها خلال عام واحد عند نسبة 1.3% على أساس سنوي في نوفمبر. لذلك، نتوقع تباطؤ معدل التضخم من 3.5% في العام 2018 إلى 1.5% في العام 2020.

تحسن التوازن المالي تدريجياً

من المتوقع أن يتقلص العجز المالي تدريجيا إلى نسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 مقابل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018، على خلفية ارتفاع الإيرادات غير النفطية بصفة أساسية تماشيا مع تحسن بيئة الأعمال. لذلك، من المتوقع أن يصل فائض الميزانية المالية إلى 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020. وعلما أن مجلس الوزراء الإماراتي اعتمد في أكتوبر الماضي ميزانية بدون عجز بقيمة 60.3 مليار درهم (16.4 مليار دولار) للسنة المالية 2019، والتي تعد أعلى بنسبة 17.3% عن قيمة النفقات المتوقعة في العام 2018، مما يجعلها أعلى معدلات الإنفاق المسجلة في الميزانية على الاطلاق.

نمو النشاط الائتماني

بعد أن تراجع نمو الائتمان إلى أدنى مستوياته بنهاية العام 2017، عاود ارتفاعه مرة أخرى وتحسن إجمالي نمو الائتمان منذ ذلك الحين ليصل إلى 3.7% على أساس سنوي في نوفمبر 2018 مع زيادة الإقراض للشركات.

حيث تزايدت التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى قطاعي الأعمال والصناعة بنسبة 6.5% على أساس سنوي في نوفمبر. ومن المتوقع أن يواصل الائتمان نموه، مع استمرار تحسن نشاط التشييد والبناء على قدم وساق قبيل معرض إكسبو دبي 2022.

وعلى الرغم من تباطؤ نمو الودائع من 7.5% على أساس سنوي في أكتوبر إلى 6.5% على أساس سنوي في نوفمبر، إلا انه اتخذ أيضا اتجاها تصاعديا في العام 2018. ويعزى هذا التباطؤ الأخير إلى تراجع نمو كلا من الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص. ولهذا، لا يزال نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) عند مستويات متدنية وأقرب من أدنى مستوياته في عدة سنوات.

من جهة أخرى، استمر تزايد تكلفة التمويل في الإمارات نظراً لتشديد السياسة النقدية الأمريكية. حيث أنه بمجرد قيام البنك الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس في ديسمبر – فيما يعد الزيادة الرابعة لهذا العام – قامت الإمارات على الفور برفع أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس لتصل أسعار الفائدة الرئيسية إلى 2.75%. ومن المنتظر أن يتم رفع أسعار الفائدة مرتين على الأقل في العام 2019. كما ارتفع أيضا معدل الفائدة بين البنوك الإماراتية لأجل ثلاثة أشهر (ايبور) بواقع 109 نقطة أساس منذ بداية العام حتى منتصف ديسمبر.

مشاكل القطاع العقاري

اتخذ أداء الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي اتجاهين معاكسين ليعضهما البعض في العام 2018. فبينما ارتفع مؤشر سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 10% تقريبا منذ بداية العام (إلى منتصف ديسمبر) بفضل تعافي أسعار النفط، شهد مؤشر سوق دبي المالي تراجعا بنسبة 26%، بسبب استمرار ضعف قطاع العقارات. وبالفعل، تراجعت أسهم الشركات العقارية بنسبة 40% تقريبا منذ بداية العام.

المخاطر السلبية للآفاق الاقتصادية

كما هو الحال دائمًا، تُعتبر أسعار النفط العامل الرئيسي لتحديد النظرة المستقبلية للاقتصاد الإماراتي، حيث يعتمد عليها الإنفاق الحكومي وبالتالي النشاط غير النفطي إلى حد كبير، كما أن للنفط آثار سلبية على سيولة القطاع المصرفي وثقة المستهلك بصفة عامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه مع توقع استمرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتشديد أسعار الفائدة في العام 2019، من المقرر أن ترتفع تكاليف الاقتراض نتيجة لذلك، مما قد يؤثر سلبا على النشاط التجاري. إلا أنه في المقابل، فإن برنامج الاستثمار العام الموسّع لإكسبو دبي 2020 والإصلاحات الاقتصادية الشاملة على مستوى الإمارات ككل، من شأنهما أن يساهما في تحسن النمو الاقتصادي.

أهم مخاطر الآفاق الاقتصادية للفترة 2019-2020 تتركز في تراجع أسعار النفط وارتفاع كلفة الاقتراض

تقرير: 13.5 في المئة نمواً سنوياً لسوق الأمن البدني بالشرق الأوسط

تنطلق بمركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض، وتحت رعاية الشيخ منصور بن محمد آل مكتوم، الدورة الـ21 لأكبر معرض متخصص في حلول الأمن والسلامة وأدوات الوقاية من الحرائق "إنترسك 2019" والذي يقام في الفترة الممتدة من 20 - 22 يناير 2019 يسلط المعرض في دورته الجديدة، الضوء على دمج التقنيات الجديدة في مراقبة الفيديو مثل حلول التخزين السحابية والتحليلات.

أرقام ودراسات

أكد قسم الدراسات والأبحاث في ميسي فرانكفورت، على نمو حجم الطلب لسوق معدات وأجهزة أمن الأفراد والمجتمعات والأمن البدني في الشرق الأوسط والذي من المتوقع أن ينمو السوق بنسبة 13.5 % سنوياً خلال السنوات السبعة القادمة ليصل حجمه إلى 23 مليار دولار في 2024.

يتضمن الأمن البدني تشكيلة المعدات الأمنية مثل مراقبة الوصول، مراقبة الفيديو، كشف التسلل، حماية النطاق، أجهزة الإنذار بالباب إضافة إلى برمجيات الإدارة ودمج الأنظمة، التصميم والاستشارة. بالإضافة إلى مجموعة مميزة من كبار صانعي معدات السلامة والأمن والحماية من الحرائق وموردي الحلول الذين يتجمعون لتلبية الاحتياجات المتطورة بشكل مطرد للعملاء المميزين في الشرق الأوسط.

وقال أندريه ركس، مدير معرض إنترسك: "تواصل منطقة الشرق الأوسط تطويرها كواحدة من أكثر أسواق العالم تأثيرًا في قطاعات السلامة والأمن والحماية من الحريق، تتغير طبيعة السوق أيضا بشكل سريع".

وأضاف ركس: "مع زيادة التعرض للسوق العالمية والوعي المتزايد بالتهديدات المعقدة التي يواجهونها في عملهم وبيئاتهم الشخصية، يتطلع مستهلكو منتجات وحلول الأمن والسلامة في الشرق الأوسط إلى حلول متطورة لمكافحة عوامل التهديد المتطورة بشكل متزايد. وسيقدم إنترسك 2019 مجموعة كبيرة من أحدث الإبداعات في مجال السلامة والحماية الأمنية لصالح الشارين التجاريين في المنطقة.

تعد زيادة الإنفاق الحكومي على تدابير الأمن والسلامة وازدهار قطاعات السياحة والضيافة المحرك الرئيسي للتوسع، حيث من المتوقع أن تكون الإمارات والسعودية والبحرين الأسواق الرئيسية التي تجذب الأنظار.

وأشارت ورقة العمل إلى تزايد الإقبال على الكاميرات التحليلية الفورية على مستوى المنطقة، فضلا عن تفضيل كاميرات التصوير الحراري للقطاع الصناعي، وخاصة في قطاع النفط والغاز الحيوي.

تأمل شركة جانييو الشرق الأوسط، الاستفادة من قطاع النمو، وهي مورد عالمي للأمن البدني سيقوم بعرض أنظمته لمراقبة الدخول وأنظمة الأمن المحيطي في إنترسك.

وقال جاكوب توم، المدير العام الإقليمي لشركة جانييو الشرق الأوسط: "سوف نعرض أحدث جيل من الحلول الأمنية في مجالات مراقبة المداخل، الأمن الإلكتروني، حماية المحيط الخارجي عالية الأمان، الخزائن وحلول إدارة النقديات.

"تتناسب الحلول التي ستعرضها الشركة في إنترسك تمامًا مع مفهوم المدينة الذكية. وترى الشركة فرصًا جيدة لمواصلة نمو الأعمال في المنطقة حيث سيتم توسيع وتنفيذ مفهوم المدينة الذكية ليشمل الأمن أيضًا.

"السوق الإقليمي متقدم للغاية فيما يتعلق بمطالب العملاء وحرصهم على أن يكون أول المستفيدين من التقنيات الجديدة. كما أن العملاء في المنطقة يحتاجون إلى جودة ممتازة، ويعرفون جيدا كيف تُحدّد الجودة".

وفي سياق متصل، تعرض شركة مايتركس كوسيك مجموعة كاملة من الحلول في قسم أمن المعلومات في إنترسك 2019.

من جانبه، قال أبهاي جوشي، المدير العالمي للمبيعات: "يوفر لنا إنترسك فرصًا وافرة لعرض المنتجات الأمنية التي تلبي احتياجات سوق الشرق الأوسط. "في 2019، سنعرض حلنا لمراقبة الدخول على أساس نقال، والذي بمساعدته مكن للمستخدم إما مسح رمز الـ QR أو تحريك الهاتف باستخدام تطبيق الجوال COSEC APTA لإثبات حضوره.

"كما سنعرض أيضا حل وقت الحضور ومراقبة الدخول الغني بالمزايا المميز الذي يمكن نشره في الموقع مع Cosec Centraand على السحابة مع Cosec Vyom. كما ننوي أيضا عرض جهاز Cosec Door FMX باستخدام مستشعر بصمة إصبع متعدد الأطياف والذي يقرأ السطح وكذلك أسفل سطح الأصبع، مما يجعله مناسبًا للأيدي الجافة والرطبة، المسنة أو الزيتية.

إلى جانب ذلك، سوف نعرض برنامج إدارة الفيديو بكاميرات تسجيل الفيديو الشبكي و IP الاحترافية التي تم إطلاقها مؤخرا".

يشارك في قسم الأمن التجاري مجموعة رائعة من العارضين منهم شركة IDIS، أحد العارضين الدائمين في إنترسك. تنوي IDIS عرض بعض الابتكارات الرئيسية مثل حل DirectIP الرئيسي: مجموعة كاملة من كاميرات IP (بما في ذلك HD كاملة و4K)، مسجلات الفيديو الشبكية القوية سلسلة 8400 الجديدة، اكسسوارات وشاشات الشبكة.

الإمارات تحول 272 مليون دولار رسوماً جمركية لدول التعاون في 2018

اعلنت الهيئة الاتحادية للجمارك الاماراتية أمس الاربعاء ان اجمالي قيمة الرسوم الجمركية التي حولتها الامارات لدول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى تحويلات دول المجلس لدوائر الجمارك المحلية بلغ حوالي مليار درهم (حوالي 272,494 مليار دولار امريكي) في عام 2018.

وذكرت الهيئة في بيان تلقته وكالة انباء الامارات ان ذلك يأتي عبر تنفيذ 168 الفا و726 معاملة في اطار نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية بين دول المجلس الذي بدأ العمل به في نهاية أكتوبر 2015.

وأوضحت ان قيمة الرسوم الجمركية التي تم تحويلها من قبل الامارات لدول مجلس التعاون عن السلع والبضائع التي دخلت الى تلك الدول عبر المنافذ الجمركية بلغت ما يقارب 236 مليون دولار امريكي وتمثل نسبة 84 في المئة من اجمالي المبالغ المحولة خلال عام 2018 عبر تنفيذ 134 الف معاملة.

وبينت ان قيمة الرسوم الجمركية المحولة من دول مجلس التعاون لدوائر الجمارك المحلية في الدولة بلغت اكثر من 136 مليون دولار امريكي كرسوم جمركية عن سلع وبضائع دخلت اليها من المنافذ الخليجية عبر تنفيذ 34,4 الف معاملة وهي تمثل نسبة 14 في المئة من اجمالي المبالغ المحولة عبر النظام خلال العام المذكور.

من جانبه قال مفوض الجمارك رئيس الهيئة علي النيادي ان نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية يمثل أحدث الأدوات التقنية التي تساهم في تعزيز التعاون الجمركي الخليجي من خلال اختصار زمن تحويلات الرسوم الجمركية من عام في ظل نظام المقاصة اليدوية السابق الى 30 يوما فقط في ظل نظام التحويل الآلي.

واضاف النيادي ان ارتفاع حجم تحويلات الرسوم الجمركية عبر النظام من قبل الامارات لدول مجلس التعاون خلال العام المذكور يعكس الدور المحوري لها في تطبيق النظام معتبرا ان الامارات تعد بوابة الدخول الأولى لدول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى كونها مركزا تجاريا اقليميا لمنطقة الشرق الأوسط والمناطق المجاورة.

وذكر ان نظام التحويل الآلي المباشر للرسوم الجمركية الذي تم العمل به بناء على مبادرة اماراتية لتطوير نظام المقاصة الجمركية بين دول المجلس يعكس المساهمات الإيجابية للامارات في منظومة العمل الجمركي الخليجي ودورها المحوري في دعم مسيرة التعاون الخليجي اقتصاديا وتجاريا وأمنيا.

وبين ان السعودية استحوذت على الحصة الأكبر من اجمالي الرسوم الجمركية التي حولتها الامارات لدول الخليج خلال عام 2018 وبلغت حصتها من اجمالي الرسوم المحولة اكثر من 124 مليون دولار تلتها عمان بحصة تقدر بنحو 65 مليون دولار في حين حلت الكويت ثالثا بحصة بلغت 32 مليار دولار والبحرين رابعا ب 13 مليون دولار.

ويتضمن نظام التحويل الآلي للرسوم الجمركية آلية متطورة لانتقال بيانات السلع والبضائع الواردة عبر المنافذ الجمركية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال نظام الكتروني يربط نظام الهيئة الاتحادية للجمارك وأنظمة دوائر الجمارك المحلية في الدولة مع مركز المعلومات بالأمانة العامة لدول المجلس ودوائر الجمارك الخليجية.